ادارة الموارد الاقتصادية في تنمية الاقتصاد العراقي

الاستاذ المساعد الدكتور ناجي ساري فارس

مركز دراسات البصرة والخليج العربي

جامعة البصرة

المستخلص :

إن بناء الاقتصاد المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة يتطلبان ادارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الانتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والاقليمية والعالمية. ولتقليل الاعتماد على النفط والغاز وتنويع قاعدة الانتاج وتحقيق التنمية المستدامة، يجب ان يكون لعوامل الإنتاج كالأرض ورأس المال والعمل المنظم وخصوصاً التكنلوجيا دور اساس في قيادة النمو الاقتصادي في العراق. كما وينبغي أن ترتبط عوامل الانتاج مباشرة برأس المال البشري القادر على الابتكار والإبداع والإدارة الحسنة للموارد ، وبما ان التقدم التقني ورأس المال البشري يرتبطان باستثمار طويل الاجل الذي لابد من أن يركز على التعليم والبحث والتطوير , إذن ينبغي أن تخصص له الاولوية في الانفاق المالي العام .وإن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصا اذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعية النفط , والذي انه يتعرض لتقلبات الاسعار , ومن أجل مجابهة زيادة السكان. وعليه فإن عدم الاستقرار السياسية، تعد مشكلة في انعدام الرؤى الاقتصادية الواضحة والخطط الاستراتيجية القادرة على حل كافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتولد عن ذلك عدم وجود جهاز اداري يستطيع إدارة الاقتصاد ومؤسساته، وكذلك عدم استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة في العراق. فلابد من وضع السياسات الاقتصادية الصحيحة في تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية، من أجل تنويع الصادرات، وخفض الاستيرادات، والتقليل من الفقر والبطالة , من خلال زيادة المشاريع الانتاجية المختلفة , من خلال تنويع الموارد الاقتصادية واستغلال أمثل لهذه الموارد .

الكلمات المفاتحية :- التنمية الاقتصادية المتوازنة , عوامل الإنتاج , الموارد الاقتصادية , تنويع الموارد الاقتصادية .

Analysis of indicators of political and economic stability in Iraq according to the standards of international international institutions for the period (2003-2020)

Assistant Professor Dr. Naji Sari Fares

Center for Basra and Arabian Gulf Studies

University of Basrah

Abstract :

Building a sustainable economy and achieving balanced economic development require a comprehensive and efficient administration and human resources capable of producing and responding to local, regional and global economic and social changes. In order to reduce dependence on oil and gas, diversify the production base, and achieve sustainable development, production factors such as land, capital, organized labor, and especially technology, must have a fundamental role in driving economic growth in Iraq. Production factors should also be directly related to human capital capable of innovation, creativity and good management of resources, and since technical progress and human capital are linked to long-term investment that must focus on education, research and development, then priority should be allocated to it in public financial spending. And the dependence of an economy on one resource, especially if that resource is a rentier oil resource, which is exposed to price fluctuations, and in order to cope with the increase in population. Accordingly, political instability is a problem in the lack of clear economic visions and strategic plans capable of solving all the problems that the Iraqi economy suffers from. As a result, there is a lack of an administrative apparatus that can manage the economy and its institutions, as well as the lack of exploitation of the available economic resources in Iraq. Correct economic policies must be put in place to develop economic resources, in order to diversify exports, reduce imports, and reduce poverty and unemployment, through increasing various productive projects, through diversifying economic resources and making optimal use of these resources.

Keywords; balanced economic development, factors of production , Economic resources , Diversification of economic resources

المقدمة :

يعاني واقع الاقتصادي العراقي من مشاكل كثيرة جدا ابتداء من انهيار البنية التحتية وتدهور مختلف القطاعات الاقتصادية ، وهذا الامر يتطلب بذل جهود كبيرة من اجل اقامة بنية اقتصادية صلبة يمكن ان تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وترفد الدولة بالموارد الضرورية لتحقيق أهدافها المرسومة , من خلال تنمية الموارد الاقتصادية بشكل الذي يعمل على النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي . وعليه فإن زيادة الدخل القومي في العراق تعتبر أهم أهداف التنمية الاقتصادية والغرض الأساسي الذي يدفع العراق إلى القيام بالتنمية الاقتصادية من خلال تنمية الموارد الاقتصادية من أجل رفع المستوى المعاشي للفرد عن طريق تنويع مصادر الدخل , وكذلك القضاء على البطالة والفقر . لذلك فإن الادارة الصحيحة والناجحة في استغلال الموارد الطبيعية والبشري , تعمل على النهوض بالواقع الزراعي والصناعي والسياحي وغيرها من القطاعات الاقتصادية من أجل التقليل من الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة للدولة , وكذلك تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية بعض القطاعات الاقتصادية ومنها قطاعي الصناعة والزراعة . وهذا ما يجعل من الاقتصاديين والمختصين بالشأن الاقتصادي من وضع الاستراتيجية الناجحة في استغلال الموارد الاقتصادية وتنميتها في تطوير الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث

إن اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد النفط في تمويل الموازنة العامة , إذ تصل نسبة التمويل إلى (98%) من هذه العوائد . لذلك فإن مشكلة البحث هي الوقوف على ادارة الموارد الطبيعية والبشرية في تنمية الاقتصاد العراقي , من أجل مواجهة المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي والذي يعتبر من الاقتصادات الريعية .

فرضية البحث

أستند البحث إلى فرضية مفادها , إن ادارة وتنمية الموارد الاقتصادية لم تستغل بشكل صحيح وهذا يؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي بصورة عامة . وهذا مايجعل من الخبراء بذل الجهود من أجل التقليل من الاعتماد الموازنة العامة على العوائد النفطية في تمويل الموازنة العامة واعادة هيكلة مختلف القطاعات الاقتصادية , ومنها القطاع الزراعي والصناعي .

أهمية البحث

تلعب تنمية وإدار الموارد الاقتصادي دوراً اساسياً في تطوير وتنويع الاقتصاد العراقي. لذلك فإن أهمية البحث تأتي من خلال الوقوف إدارة الموارد الطبيعية والبشرية في تنمية الاقتصاد العراقي , وماهي التحديات التي تواجه هذا الاقتصاد في ادارة هذه الموارد .

أهداف البحث

إن من أهداف البحث والذي تبين من خلال إدارة الموارد الطبيعية واستغلالها بالشكل الصحيح من أجل تنمية بعض القطاعات الاقتصادية , ومواجهة الاقتصاد الريعي عن طريق تنويع مصادر الدخل القومي العراقي . ومعرفة ماهي تداعياتها هذا الاقتصاد , وماهي المعالجات العاجلة في تنمية تنويع هذا الاقتصاد .

هيكلية البحث

إن البحث يعتمد على الهيكلية التي تتضمن كيفية إدارة الموارد الاقتصادية في تنمية الاقتصاد العراقي , وعليه فإن البحث يعتمد على النقاط التالية : -

المبحث الاول : - الموارد الاقتصادية (نظرة عامة)

المبحث الثاني : - المشاكل التي تواجه الموارد الاقتصادية في العراق .

المبحث الثالث :- تطوير الموارد الاقتصادية في تنمية الاقتصاد العراقي .

الاستنتاجات والتوصيات

المصادر

المبحث الاول

الموارد الاقتصادية (نظرة عامة)

لاتعد البيئة الطبيعية لها أهمية أساسية أو قيمة بدون تدخل الإنسان والذي يستطيع تحويل عناصر الطبيعة إلى موارد طبيعية مفيدة والتي تستغل من قبل الانسان أو المجتمع في إشباع حاجاته وتحقيق رغباته . لذلك فإن الإنسان يستطيع خلق قيمة للأشياء الطبيعية والاستفادة منها في الحياة الخاصة العامة من خلال اهميتها وفوائدها على المجتمعات . وعليه فإن كلمة موارد والتي في معناها تعني الآتي (آدم , 2009 , 17) :-

1- هي القدرة التي من خلالها يستطيع الانسان والمجتمع من حل اغلب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجهما في حياتهما اليومية من خلال تحويل المواد الطبيعة إلى مواد انتاجية وأستهلاكية في المجتمع عن طريق الزراعة والصناعة وكذلك الاستخراجية .

2– الموارد التي يحتاجها المجتمع من أجل دعم القطاعات الاقتصادية في استغلال وتحويل هذه المواد الطبيعة إلى موارد مفيدة في حل الكثير من المشاكل التي تواجه الفرد والمجتمع .

3 - الوصول إلى نهايات للموارد الطبيعية التي ممكن تحويلها إلى موارد صناعية وزراعية تخدم المجتمع من خلال اشباع حاجاته الضروية والاساسية .

أما ألاصطلاح للمعنى الموارد الطبيعية :- فيوجد العديد من التعاريف للموارد الطبيعية , إذ أن الموارد تعرف على أنها : - الوظيفة أم العملية التي يعمل الإنسان في تحويل هذا المورد لسد حاجاته الاساسية ، أو هي البيئة التي يمكن أن ينتفع منها الإنسان . إذ لا يعد المورد كل العناصر هي من العناصر البيئة أو تكون مورد طبيعي (كمصدر للثروة أوالإنتاج)إلا أن تكون ذات فوائد أساسية والتي يعمل الانسان بلوغها من أجل أشباع حاجاته الضرورية والاساسية .

لقد أهتم الكثير من الاقتصاديين بالاستخدام النادرة للموارد الاقتصادية إذ أهتم ريكاردو في كيف تأثير الأرض على تحسين الريع الاقتصادي , وقد عمل آدم سميث على طبيعة الأراضي والمناجم , كما كان هناك قلق مالثوس من الفقر نتيجة زيادة السكان وقلة الموارد الزراعية والتي تؤثر على الاستقرار الاجتماعي . وقد تعامل الكلاسيك مع الموارد

الطبيعية بأنها نوع من عوامل الأنتاج التي تأتي من قبل الطبيعة , وقد كان قلق مالثوس من زيادة السكان وقلة الموارد وزيادة الفقر نتيجة محدودية الموارد الزراعية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي **(Jason,2011, 2)** .

وعليه فمن الممكن أن تعرف الموارد الاقتصادية على إنها : - هي القيمة الاقتصادية والتي يمكن أن تستغل من قبل الانسان من أجل تحقيق اشباع والتي يهدف من خلالها الأفراد والمجتمع الاستفاده منها في الحياة اليومية , حيث إن هذه الموارد الطبيعية يمكن ان تنقسم إلى مايلي **(Venkatram,2008;11-16)** :-

أولاً :- الموارد التي يكون لها معيار اساسي من أصل المورد وهي كما يلي :-

1 - موارد طبيعية :- إن هذه الموارد تعد من الموارد التي لا يمكن للانسان أن يتدخل في صناعتها , وهي الموارد التي تجود في الطبيعية مثل المناجم و المحاجر و المعادن والاحجار المتساقطة .

2 – موارد البشرية :- تعد الموارد البشرية حيث الحصول على المهارة والمعرفة واستخدامها في إدارة الموارد الطبيعية وتعما على تحويل الموارد الطبيعية إلى موارد تفيد حياة الانسان اليومية .

ثانياً :- الموارد و انواعها حسب التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية :-

أ – الموارد التي تكون شديده التركيز مثال ذلك النيكل واليورانيوم الموجود في باطن الارض وخاصة في كندا .

ب - الموارد المتوافره في مختلف الأماكن مثل الأوكسجين والغاز الطبيعي والهواء .

ج - الموارد التي يكون وجودها في الأماكن المتعدده مثل الاراضى الزراعية .

د - الموارد التي يكون وجودها فى اماكن محدودة من الدول مثال ذلك النفط (البترول) الذي يكون متواجد في العراق ودول الخليج العربي وروسيا وأمريكا وغيرها من دول العالم النامي والمتقدم .

ثالثا :- انواع الموارد التي من الممكن تستطيع التجديد ومنها غير قابلة للتجديد والتي من الممكن أن يتدخل الانسان ويستطيع في تجديدها لذلك فإن الموارد وحسب المعايير السابقة تكون على الشكل التالي (عبدالسميع , بدون سنة طبع , http://www. tegara.do-goo.net) :.-

1 – حسب التوزيع الجغرافي للموارد تكون كلأتي :-

أ – تكون في الاماكن المحدودة .

ب – تكون في الأماكن غي المحدودة .

ج – تكون في الأماكن شديدة التركيز .

د – تكون في جميع الأماكن .

2 – التوزيع حسب القدرة على تجديد تلك الموارد وكما يلي :-

أ – الموارد الغير المتجددة .

ب – الموارد المتجددة .

3 – حسب معيار أصل الموارد وكما يلي :-

أ – موارد مصنعة .

ب – موارد طبيعية .

ج – موارد بشرية .

ومن خلال ما تقدم فإن مواصفات التحويل في هذا النوع من الموارد هي الموارد التي يتناولها علم الاقتصاد بالدراسة القابلية على الانتقال الموارد الاقتصادية بالمنفعة والندرة, وبناء على ذلك فان هناك أشياء لا توصف بأنها موارد اقتصادية (سلع اقتصادية) مثل المهارة وذلك بسبب عدم قابليتها للانتقال من شخص لآخر , فالمهارة تتصف بأنها ذات منفعة مادامت مرغوبة وتتصف بالندرة مادامت غير موجودة بكميات غير محدودة لكنها غير قابلة للانتقال ، لذا فان القابلية الشخصية بجميع أنواعها طبيعية كانت أم مكتسبة لا تعد ضمن السلع الاقتصادية بسبب عدم قابلية انتقالها. ويتفرع من مشكلة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات الإنسانية باعتبارهما أسباب المشكلة الاقتصادية التي تواجه كل مجتمع عدة تساؤلات تتعلق بعملية التوفيق بين الموارد المتاحة ذات الاستعمالات البديلة وحاجات المجتمع لإنتاج السلع المختلفة طبقا لسلم التفضيل الجماعي. والجدير من الذكر بالذكر فإن المجتمعات مهما كان نظامها الاقتصادي فهي لا تستطيع في أغلب الاحيان أن تنتج مختلف السلع والخدمات التي يرغب الانسان في إنتاجها والتي يحتاجها المجتمع كذلك . لذلك فإن المشكلة الاقتصادية تواجهها ثلاث مشاكل أساسية منها (كيف ننتج, لمن ننتج , ماذا ننتج) . فضلا عن أن الذي يملك الموارد من الممكن أن ينقلها أو يحولها من أنسان إلى أخر ومن مجتمع إلى مجتمع أخر .

ومن خلال ذلك فإن الموارد والتي تعني جميع مختلف الموارد الطبيعية المتوفرة في المجتمع والتي من الممكن أن تكون قادرة على إشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد تكون الموارد حرة أو اقتصادية حسب درجة وفرتها بالنسبة للحاجات المطلوب إشباعها. فالموارد الحرة free resources تتميز بوفرتها بحيث تكفي لإشباع كامل حاجات أفراد المجتمع لها ، مثل الحاجة إلى الهواء والماء وضوء الشمس ، دون أن يؤثر ذلك في درجة إشباعهم للحاجات الأخرى , أما المعروف من أن (الموارد الاقتصادية) فيمكن أن تكون الموارد الطبيعية المحدودة الكافية للاشباع أو غير الكافية لإشباع جميع حاجات المجتمع وهذا مايميزها بصفة الندرة النسبية relative scarcity بالنسبة لزيادة الطلب عليها وتتوفر فيها صفة المنفعة , بمعنى إنها نادرة بالقياس للحاجات التي يمكنها أن تساهم في إشباعها مما يتطلب ضرورة الترشيد والاقتصاد في استعمالها , فمثلا تعتبر الأرض وما في باطنها من نفط ومعادن والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة نادرة ، وهذه الندرة يمكن أن تكون نتيجة لمحددات طبيعية كمحدودية المعادن والفحم والنفط أو نتيجة لمحدودية القابليات الفنية أو نتيجة لمحددات مصطنعة مثل الاحتكار أو نتيجة لمحددات اجتماعية كالعادات والتقاليد (الخالدي , 2013 , http://www.uobabylon.edu.iq) .

المبحث الثاني

المشاكل التي تواجه الموارد الاقتصادية في العراق

يعد العراق من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والبشرية , إذ أنه يمتلك أحتياطياً نفطياً مؤكداً يقارب ال(143) مليار برميل من النفط الخام الطبيعي في باطن الارض , إذ يحتل المرتبة الثالثة على قائمة الدول الأكبر في العالم من حيث الاحتياطي النفطي بعد كندا والسعودية ومن المحتمل يحتل المرتبة الأولى عالميا نتيجة عدم اكتشاف اغلب

الاراضي العراقية في المناطق الغربية والشمالية والوسطى والجنوبية . إن من أهم مشاكل العراق يعد من الاقتصادات الريعية , وإنتشار ظاهرة الفساد , وعدم وجود زراعة تعمل على الأكتفاء الذاتي للمحاصيل , وكذلك إنعدام الصناعات نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام 2003 . وبما أن في اغلب الاحيان ينكمش هذا الاقتصاد نتيجة الازمات الاقتصادية التي حلت في السوق العالمية من خلال انخفاض اسعار النفط , نتيجة ازمة الرهون العقارية عام 2008 في البنوك الامريكية , والارهاب وداعش , وأما الازمة الاخيرة التي أدت إلى توقف الاقتصادات العالمية نتيجة (وباء كورونا) **(shivan ,2021,2)** .

وعليه فإن تجنب هذه الازمات والتي تعرف احدها ب(نقمة الموارد) التي ينبغي ان تعمل الحكومات العراقية من خلال الخبراء الاقتصاديين بمسؤوليتها رغم صعوبة المواقف الاقتصادي من خلال وضع الخطط الاقتصادية في المجالات المختلفة عدا قطاع النفط مثال ذلك القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية وقطاع الانشاءات من أجل تنويع الموارد الاقتصادية , وزيادة وتنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات . ومن خلال ذلك وعلى الرغم من عدم التحكم بالانفاق الحكومي ، فان مسار التنمية في العراق يمر بطريق مسدود من خلال المخاطر التي يمر بها العراق مخاطر سياسية و اقتصادية و اجتماعية واكثرها انتشاراً الفساد المؤسساتي المستشري في كافة مفاصل الدولة العراقية **(برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية في المحافظات التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية , 2015 , 12)** .

ولكن هناك أثار في التغير البيئي على الموارد الاقتصادية في العراق والتي تعمل على تجسيد نظام الادارة البيئية في منظمات الاعمال والتي يتطلب التدابير والإجراءات الرسمية وأن تكون مع هذه الإجراءات مجموعة من الأدوات أو المعايير ومنها مايلي **(القريشي , 2014, 168)** :-

1 – معايير المنافسة والجودة العالية .

2 – معيار التمويل من قبل نظام الإدارة البيئية .

3 – معيار التشريعات والتي يجب أن تعمل على عدم تغير البيئة الاقتصادية للموارد الطبيعية.

4 – معيار مجموعات من (الأحزمة الخضراء) , والتي تعمل على عدم تغير البيئة التي تتوافر فيها الموارد .

ومن خلال ذلك فلابد أن يكون هناك وعي شعبي وجماهيري في الحفاظ على شكل البيئة التي تتوفر فيها الموارد الاقتصادية والحفاظ عليها من التلف والتخريب من أجل الاستفادة منها في تطوير الاقتصاد العراقي . وعليه فإن من الاسباب الأساسية للوضع البيئي المتردي والتدهور في العراق هو غياب هذا الوعي مع عدم الاهتمام في بناء الأجهزة للادارة البيئية وتحسينها، هذا ما أدى إلى تفاقم مشكلات البيئة وتدهورها وأهمها تدهور مورد الارض وما تحمله من موارد طبيعية مفيدة للانسان والمجتمع , وكذلك الموارد البحرية وكان هناك أثار وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية و هي :-

1 – اضرار وانعكاسات بالقطاع الصحي .

2 – أنعكاسات في تدهور الاقتصاد الريعي (الاقتصاد الاحادي الجانب) .

3 – أنعكاسات في الموارد المالية المتاحة في استنزاف قدراتها الكبيرة .

4 – التهديد المائي والأمن الغذائي .

5 – معوقات في النمو والتطور في الخدمات الحضرية .

وبما أن الاقتصاد العراقي يواجه العديد من التحديات التي تعيق نموه هذا الاقتصاد على الرغم من النمو المالي، والإيرادات التي تحققت خلال السنوات الماضية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، لم يستغل العراق بالشكل الأمثل هذا الوضع للتغلب على التحديات. في هذا القسم ، نلاحظ هناك العديد من المشاكل والتي لها انعكاسات سلبية على الدخل القومي ومنها مايلي **(Basim &Hade,2020;7-10)** . أ – الاقتصاد الريعي (الأحادي الجانب) المعتمد على مورد النفط . ب– الفساد الإداري والمالي . ج- ارتفاع ظاهرة البطالة والفقر . د – الصعوبات التي تواجه المستثمرين المحليين والأجانب . وعليه فإن أهمية الموارد الطبيعية المتنوعة ومشاركتها لا تكون فقط في العملية الانتاجي ، وإنما قد تكون ذات حقيقية في أهمية النشاط الاستهلاكي عبر المنفعة التي تعطى من (الموارد الطبيعية)والتي تكون مباشرة، وخاصة في عنصر الارض من خلال طبيعتها في الترويح والاستجمام من خلال المناظر الطبيعية مثل الانهار والغابات والاهوار والمناطق السياحية وكذلك الشلالات . إن الأساس الذي نشأ عنه التصور الاقتصادي من نافذة المنفعة العامة للموارد ، يرى أن النمو له في القيمة المطلقة باعتباره السبيل لتحقيق التقدم الاجتماعي ، واعتبرت الإنتاجية مؤشرا فنياً في زيادة السلع المادية سواء الغذائية أو الملبس والمسكن أو في مجالات الصناعة للاسلحة أو المتفجرات وتوحي بتعميم إن الانسان يسيطر على أغلب الموارد الطبيعة ، من ذلك ساد مفهوم الانتاجية على السلع الأساسية وغيرها ،الأمر الذي يدعو إلى مراجعة فحوى المؤشرات الاقتصادية في مجال الانتاج والنمو والإنتاجية التي توحي بمبدأ السيطرة على الطبيعة ولاسيما فيما يتعلق بمفهوم الانتاجية التي تمتد تطبيقاتها على الصناعة العسكرية والمتفجرات والسلع غير الضرورية تفاديا للضرر البيئي . ومن خلال ذلك وعلى الرغم من أهمية ترسيخ القناعة بالتخطيط الاقتصادي في عملية استفادة المجتمع من الموارد(مادية او بشرية)وتنظيم طريقة استغلالها بما يكفل تحقيق أهداف معينة خلال أقصر فترة زمنية ممكنة وكوسيلة لتحقيق التطور ، إلا ان المتحقق بفعل ذلك التخطيط، رافقه ظهور مشكلات بيئية وتدهور للموارد الطبيعية، بسبب إهمال البعد البيئي عند إعداد خطط التنمية، فهذا التخطيط التقليدي لم يأخذ الاعتبارات البيئية ومن هنا أصبح التخطيط البيئي أسلوبا ينتج من خلال عملياته خططا مدمجة بالبعد البيئي . وتمتد اثار الفساد على التنمية الاقتصادية نتيجة استنزاف الموارد واختلال البنى الاساسية للمجتمع من خلال اهدار الاموال وسوء تخصيصها . ويعد تكدس السكان وظهور العشوائيات في المدن الكبرى , وتلكأ عمل محطات تنقية المياه ومحطات الصرف الصحي من مظاهر الفساد في البيئة، فكيف الحال إذا تزامن ذلك مع الفساد المالي والإداري مع تفشي مشكلة البطالة التي بلغت عام 2004 نسبة انخفضت إلى (35%) انخفضت إلى (18%) حتى عام 2008 ، فيما استقرت عند(15 %)عام 2010 ، لتنخفض وفق مسوح وزارة التخطيط إلى (11 %) عام 2012 . مع ضخامة تخصيصات الموازنة العامة بما يزيد عن 100 مليار دولار للسنوات الثلاث الماضية **(القريشي , 2014, 165 - 166)** : - وبما أن الاستثمارات في العراق لازالت في متلكئة نتيجة عدم توفر المناخ الاستثماري الجاذبة للاستثمارات والمستثمرين , فلابد من معرف الموقع الاقتصادي للعراق من بين دول العالم وهذا يتطلب في هذه المرحلة تهيئة وبناء الاقتصاد العراقي من خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في تطوير الاقتصاد العراقي . من خلال عدم ربط الاقتصاد العراقي بالمورد النفطي , وهذا ما يجعل هذا الاقتصاد مهدد

نتيجة ارتفاع وانخفاض اسعار النفط العالمية والتي تعد من المجازفات في جعل الاقتصاد العراقي يرتبط بمورد واحد , ولابد من أن تتجه سياسة العراق الاقتصادية في تحقيق تعدد الموارد وان يكون هناك البديل الناجح من خلال وضع الخطط والسياسات الاقتصادية الناجحة والتي من شانها ان تعزز وتنهض بالواقع التنموي ، وان توفر هذه الخطط في حساباتها وفرة مالية تحصل بعد ارتفاع اسعار النفط وتنوع مصادر الدخل . وهذا ما يجب تفعيله عن طريق المساهمة القطاعية للصناعة والزراعة والإنشائية في تحقيق الموارد الاقتصادية المختلفة وكذلك دعم الصناعات وتشجيعها في القطاع الخاص. إذ أن انتعاش القطاع الخاص يساهم ، في تحقق مردود مالي ايجابي للاقتصاد ، وكذلك تشجيع الاستثمار وتوفير المناخ الاستثماري وتشجيع المستثمرين في اقامة مشاريع ستراتيجية من خلال حزمة من التشريعات التي تشجع على جذب الاستثمارات من خلال الامتيازات والضمانات والتشريعات **(الربيعي , جمال شاكر, http://www.alsabaah.iq)**.

وعليه فإن الاهتمام بالجوانب الاقتصادية من خلال أستغلال الموارد الطبيعية إلى العديد من الأسباب أبرزها، إن الفروق الاقتصادية بين الدول المتخلفة والمتقدمة هي أكثر ما تلاحظ في الجانب الاقتصادي وخاصة الصناعي لا سيما حجم وهيكل الاقتصاد الوطني إضافة إلى شيوع الاعتقاد لدى المهتمين في قضايا التنمية أن التغيّر في الجانب الاقتصادي هو الذي يجب أن يولى الاهتمام به قبل أي شيء آخر، وأن اهتمام الدول الاستعمارية بتشجيع نمو بعض القطاعات التي كان الطلب عليها متزايدا إضافة إلى أن يكون هناك تعزيز في القدرة الشرائية لهذه الدول المتخلفة التي تهدف إلى تعزيز تسويق منتجاتها. لذلك فإن التنمية الاقتصادية ينظر لفترة طويلة بأنها عملية مقاربة بين البلدان المتخلفة والبلدان المتطورة، أي بمعنى آخر لقد سيطر اتجاه مفاده أن التنمية تعني دخلاً متنوعاً يرفد الموازنة العامة من خلال تنوع المصادر ، حيث المجتمع المتخصص لا يواجهون حاجاتهم الخاصة لإنتاجه فقط بل لإنتاج ما يستهلكه الآخرون من خلال أستغلال الموارد الطبيعية **(حسين , خليل , http// drkhalilhussein.bigspot.org)** .

لذلك فإن هناك المشاكل السياسية وعدم الاستقرار الأمني قادت إلى عدم وضوح الخطط الاستراتيجية الاقتصادية في العراق الواضحة القادرة على حل كافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد وتولد عن ذلك عدم وجود جهاز اداري يستطيع إدارة الاقتصاد ومؤسساته بكفاءة ومهنية في ظل تفشي حالة الفساد الإداري والمالي , واللجوء إلى الحلول الارتجالية الانية لبعض الحالات مما أدت إلى نتائج سلبية على مجمل الاقتصاد العراقي . وعليه فإن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وتحديات ومشاكل متعددة منها أسباب خارجية وأخرى داخلية فهو لايزال اقتصاد ريعي (احادي الجانب) على الرغم من وفرة الموارد العديدة والمتنوعة , والامكانيات المتاحة فيه. لذلك يتطلب اعتماد سياسات واستراتيجيات اقتصادية ناجحة في النهوض بالاقتصاد العراقي **(وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014 , 2015 , 22 – 23)** . وكذلك فإن أحدى مشاكل العراق الاقتصادية هو انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي كنتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية الاخرى (عدا النفط) وبدرجة عالية في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (28,6 %) للأنشطة السلعية و (38 %) للأنشطة التوزيعية و (33,4%) للأنشطة الخدمية . وهذه النسبة تفسر حاجة العراق إلى زيادة استيراداته لتغطية الطلب الاستهلاكي المحلي المتزايد على أثر تزايد حجم النفقات التشغيلية في الموازنة المحلية وانخفاض النفقات الاستثمارية . وعليه فإن من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد

العراقي , ريعية هذا الاقتصاد , الذي يساهم قطاع استخراج وتصدير النفط بنسبة (84%) في توليد الناتج المحلي الإجمالي . وبذلك فإن العملية التنموية المتنوعة ومن خلال الدور المحدد للقطاع الخاص ونسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي وانخفاض توفير فرص العمل وتغطية الزيادة في حاجة الطلب المحلي وتمويل الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة سواء كانت استثمارات محلية أو أجنبية , مما يجعل القطاع الخاص ليس بالمستوى المطلوب ولا يستطيع الاستجابة السريعة للتغيرات الهادفة من استراتيجية التنمية الاقتصادية في العراق **(وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , 2013 ,61-62)** .

إلا ان الامكانات والعوامل المتوفره في تحقيق الاصلاح الاقتصادي والاصلاح الهيكلي المتوازن والمتنوع للاقتصاد العراقي من خلال دراسة أوضاع هذا الاقتصاد الريعي , فإنه يستطيع العراق من تجاوز الانحرافات والضعف في الاداء والاختلالات في الهيكل الاقتصادي وبشكل خاص ما يتعلق بضعف التنسيق وارتباك الرؤية بين السياستين النقدية و المالية مع الاخذ بنظر الاعتبار التاثيرات الاقتصادية للموازنة العامة المقترحة لعام 2016 استناداً الى المؤشرات والبيانات المعتمدة في اعدادها فيما يخص الايرادات والنفقات والعجز المتحقق واعتماد سعر(45) دولار للبرميل كاساس احتساب الموارد وتوقع تصدير بحدود (4) مليون برميل يومياً . وبما أن العراق يعاني من ازمة اقتصادية ومالية خانقة لم يمر بها منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي عندما فرض مجلس الامن القرار (661) واستمر عدة سنوات الحصار الاقتصادي على العراق. والمعروف ان الاسباب الاساسية للازمة الاقتصادية الحالية وهب متطلبات الحرب على الارهاب وكذلك سوء ادارة المال العام , والانخفاض السريع والمستمر لاسعار النفط في السوق العالمية , وتأخير اقرار الموازنات العامة لعدة سنوات والفساد المؤسساتي المستشري في مفاصل الدولة , وكذلك التصرف باموال العراق بدون رقابة ومحاسبة وتخطيط اقتصادي سليم , كل ذلك أدى الى عدم قدرة الاقتصاد العراقي استغلال الموارد الاقتصادية بشكل صحيح **(النصيري , سمير عباس , www. Iraqieconomists. net) .**

وكذلك هناك فجوة كبيرة بين الايرادات والمصروفات في الاقتصاد العراقي ، وعدم كفاية الادخارات لسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة، ولم يكن امام العراق خيار آخر اذا ما اراد تنمية جميع قطاعاته (الانتاجية والخدمية) سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية، لتأمين الحد الادنى من الموارد اللازمة، لاعادة البناء إذ يعد توجيه جزء من الفوائض النفطية للقطاعات (الزراعية ، و الخدمية ، و الصناعية) ، وذلك بسبب لاهمية هذه القطاعات وما توفرها من سلع غالباً للاستهلاك المحلي والتصدير . وبما ان العراق بحاجة الى التكنولوجيا الحديثة من أجل اعادة بناء البنى التحتية وانعاش القطاعات الانتاجية (كالصناعة والزراعة والخدمات) فضلا عن تقادم كثير من المشاريع الصناعية , ومنتجاته لا تحظى بتنافسية في العالم وذو بنية تحتية متأخرة ويغيب فيه الابتكار والإبداع ، والتي تحتاج الى اعادة بناء وتحديث . لذلك فإن هناك اختلاف بين اقتصاد يقوم على أسس تقليدية قديمة , وهناك اقتصاد يقوم على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة المتطورة ، فالأول يعتمد على عوامل إنتاج بدائية تقليدية (أي أنها تعتمد على العمالة البشرية والآلات في حدود ضيقة في كل القطاعات الصناعية والخدمية والزراعية) ولا تتوفر فيه عمالة ذات مهارات وكفاءات علمية **(داود ,**

تغريد داود سلمان , 2016 , 1034) . ومن خلال ما تقدم فإن الجدول (1) يوضح معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي العراقي بالاسعار الثابتة لعام (2007) وحسب نشاطات القطاعات الاقتصادية في العراق كما يلي : -

جدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة اساس2007 حسب الانشطة والقطاعات للسنوات2011 – 2022 (مليار دينار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2022
الزراعة والغابات والصيد	4,7	4,9	5,0	5,1	5,1	5,9	6,5
التعدين والمقالع	27,3	30,7	31,7	32	101,9	119,4	3,5
النفط الخام	27,1	30,6	31,6	31,8	101,7	119,2	167,4
الصناعة التحويلية	1,7	2,1	1,9	2,3	1,5	1,5	3,0
الكهرباء والماء	1,3	1,5	1,5	1,9	1,9	2	3,2
البناء والتشييد	3,6	4,1	5,8	4,1	5,2	7,4	2,1
النقل والمواصلات	1,5	1,9	4	1,9	10,4	10,3	2,2
تجارة الجملة والمفرد	4,2	5,5	5,8	4,7	13,1	14,5	2,5
المال والتأمين والعقارات	8,4	8,7	8,8	9,4	11,5	11,7	1,4
ملكية دور السكن	7,3	7,3	7,5	7,7	10,3	10,4	2,6
الحكومة العامة	11,0	11,3	12,00	10,5	15,6	15	12,5

المصدر : - جمهورية العراق , الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر في العراق , 2017, 2022, ص 15 , 9 .

حيث يلاحظ من الجدول (1) اعلاه إن الاقتصاد العراقي يعتمد على مورد النفط واهمال الموارد الاقتصادية الاخرى الطبيعية , وعليه فإن اعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي تأتي من الايرادات النفطية والتعدين , إذ بلغت عام 2011 في قطاع التعدين والنفط (27,3) و (27,1) مليار دولار نتيجة انخفاض التصدير والاسعار العالمية للنفط , أما أدنى قيمة فقد كانت في الانواع الاخرى من موارد التعدين إذ بلغت (0,2) مليار دولار عام 2011 . وفي عام 2016 فقد ارتفع معدل التصدير نتيجة الاستثمارات النفطية مع الشركات العالمية للنفط إذ ارتفعت قيمة التعدين والمقالع عام 2016 إذ بلغ (119,4) مليار دينار , ويأتي بعده , مورد قيمة النفط والذي بلغ (119,2) مليار دينار . أما اقل مورد في نفس العام فكان في موارد اخرى من موارد التعدين والذي بلغ (0,2) مليار دينار .أما في عام 2022 فقد كانت أعلى قيمة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع النفط والتي بلغت (167,4) مليار دينار , وقد كانت أقل قيمة مساهمة فكانت في قطاع المال والتأمين والعقارات والتي بلغت (1,4) مليار دينار . وهذا يوضح إن الموارد الاقتصادية العراقية لم تستغل بالشكل الذي يتلائم مع التطور الاقتصادي وهذا مايعرقل سير العملية التنموية في العراق وانكماش الاقتصادي العراقي والذي بالاساس يعتمد على مورد النفط بشكل اساسي .

المبحث الثالث

تطوير الموارد الاقتصادية في تنمية الاقتصاد العراقي

إن من أهم سبل معالجة التحديات للتنمية الاقتصادية في العراق فإننا نستطيع توضيح بعض هذه المعالجات . إذ من خلال هذه المعالجات يمكن أن نحقق تناغم وتناسق في توجهات الخطة التنموية ومساراتها واستراتيجيتها , والتي تجعلت الإدارة التنموية لإيرادات القطاع النفطي والقطاعات الاخرى تستجيب لكافة معايير التنمية المستدامة في العراق , وبما يضمن حقوق الأجيال الحالية والقادمة ومن هذه المعالجات مايلي(**وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014 , 2015 ,7 -17)** : -

1 - من خلال تأمين المتطلبات والمرتكزات الأساسية ورفع نسبة مساهمة اقطاب النمو المختارة بقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة فلابد من تنويع القاعدة الاقتصادية .

2 - بناء الشراكة الاقتصادية والعمل على وتفعيلها ما بين القطاع العام والخاص ليساهم الأول (79 %) من أجمالي استثمارات الخطة أي ما قيمته (329) ترليون دينار في حين يساهم القطاع الخاص بنسبة (21 %) من أجمالي استثمارات الخطة . أي ما قيمته (88) ترليون دينار , وهذا مايؤمن التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق وفقاً لمبدأ المنافسة والكفاءة .

3 – زيادة المستوى إلانتاجي للأنشطة الاقتصادية المختلفة وانتاجية العمل بما يعزز قدرة تنافسية للاقتصاد الوطني على المستوى العالمي .

4 - تحقيق بيئة اقتصادية مستقرة والعمل على نمو مستدام بما يضمن التوزيع العادل للموارد بين مناطق العراق على أساس مؤشرات المحرومية والكثافة السكانية وزيادة واهمية تنمية المحافظات من خلال الخطط التنموية الصحيحة .

5 - تعزيز التناسق والتناغم ما بين أذرع السياسة الاقتصادية ومنها (السياستين المالية والنقدية) من خلال اعداد الخطة من أجل تحقيق أهدافها الكلية والقطاعية , بما يمكنها الوصول إلى والاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام والقضاء على التضخم , والتوزيع العادل لمتطلبات واهداف التنمية ما بين افراد المجتمع العراقي .

ونظرا لمحدودية الموارد التي تأتي من تصدير النفط , ولكن بعد انخفاض اسعاره وقلة الموارد التي تأتي ذلك من القطاعات الاقتصادية الاخرى الرئيسية (الصناعة والزراعة) يتوجب على الحكومة العمل على أقامة مشاريع مترابطة خاصة بين القطاع الصناعي والزراعي وان تعمل على تعظيم مواردها من خلال فرض الرسوم الكمركية من تطبيق قانون التعرفة الكمركية , أو من خلال الاستثمارات . وذلك فإن الازمة في للاقتصاد العراقي ليست هي من سوء السياسات الاقتصادية على امتداد عقود منصرمة وانها مرحلة من مراحل تداعيات الاقتصاد العراقي الانها تأثرت بالأحداث والازمات التي مرت على العراق خلال العقود من القرن الماضي وحتى يومنا هذا ، لذ اننا نرى تشعبت الآراء لكن الحقيقة إننا متجهون نحو اخطاء كبيرة اكثر مما كان سابقا وهي الفساد الاقتصادي , وعدم وجود سياسات اقتصادية تعمل على حل المشكلات , ولا توجد حلول واقعية وعلمية معالجة الاختلالات في الاقتصادي العراقي . وعليه فان امام الحكومة إذا ما أرادت النهوض بالواقع الاقتصادي للوصول به إلى مرحلة الاستقرار في الفترة الحالية على الرغم من مساوئها لتلافي

ما هو أسوء ومن بعد ذلك تبدأ في مرحلة الارتقاء إلى مراحل اخرى من الاصلاح الاقتصادي لمعالجة الخلل في الهيكل الاقتصادي العراقي وأعطاء المنتوج الوطني وخاصة المعتمد على زيادة دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة من خلال زيادة نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي وتوفير قدر اكبر من المنتجات لتقليل العجز في الميزان التجاري العراقي وبالنتيجة تقليل الاعباء على ميزان المدفوعات العراقي ومن جانب اخر تقليل النفقات الحكومية . وعليه فلابد على متخذي القرار السياسي والاقتصادي وضع برنامج اصلاح اقتصادي شامل ومتابع من قبل لجان متخصصة والعمل وفق جدول زمني من اجل خلق تنمية مستدامة وبناء قاعدة زراعية وصناعية لمشاريع متعددة ومتنوعة وتطوير الاقتصاد العراقي والتي يمكن استغلالها في المستقبل القريب في تأسيس مشاريع انتاجية من أجل زيادة وتنويع الانتاج المحلي الاجمالي وزيادة وتنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات , وذلك سد حاجة العراق من مختلف السلع والخدمات من أجل توفير العملة الصعبة وانتعاش الاقتاد العراقي من خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل صحيح **(علي , بدون سنة طبع , 31)** .

وعليه فإن العراق يعتمد على مورد النفط في تمويل الموازنة العامة وفي تطوير الاقتصاد العراقي , وما يوضح الجدول (2) الاتي المؤشرات الاقتصادية للمدة من 2012 إلى 2018 وكما يلي : -

جدول (2)

مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2012 – 2018)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	أرقام فعليّة		أولية	تقديرات	إسقاطات		
الأسعاروالنمو الاقتصادي							
إجمالي الناتج المحلي الفعلي (التغيربالنسبة المئويّة)	13.3	6.5	-2.2	0.4	4.3	5.6	6.2
إجمالي الناتج المحلي الفعلي غير النفطي (التغيربالنسبة المئويّة)	15.0	10.2	-7.0	-6.7	0.0	2.0	3.0
إجمالي الناتج المحلي للفرد (د.أ.)	6.469	6.686	6.231	4.658	4.528	5.046	5.427
إجمالي الناتج المحلي للفرد (مليارد.أ.)	218.0	232.5	223.5	172.2	172.5	197.9	219.0
إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم الواحد)	3.0	3.0	3.1	3.4	3.8	4.1	4.5
صادرات النفط (مليون برميل في اليوم الواحد)	2.4	2.4	2.5	2.9	3.6	3.8	4.0
أسعارصادرات النفط في العراق (د.أ. للبرميل الواحد)	106.7	102.9	97.0	50.1	45.0	55.4	59.8

المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير, الاقتصاد الكلي وقطاع الإدارة الماليّة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا , وثيقة برنامج لقرض مقترَح للعراق , 2015 , ص 10-13 .

لذلك يلاحظ من الجدول (2) اعلاه إن مؤشر الاقتصاد العراقي الكلي يعتمد على المورد النفطي ولايعتمد على الموارد الاقتصادية الاخرى الطبيعية , وعليه فإن اعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي تأتي من الايرادات النفطية والتعدين , إذ بلغت عام 2012 مؤشر الناتج المحلي الفعلي مانسبته(13.3%) مقابل نسبة انخفاض بلغت (2.2- %) نتيجة انخفاض الاسعار والتصدير إلى الاسواق العالمية , أما إجمالي الناتج المحلي الفعلي غير النفطي فإن التغير في النسبة المئوية بلغت اعلى نسبة (15.0%) عام 2012 مقابل ادنى نسبة بلغت (7.0-%) في عام 2014 . أما إجمالي الناتج المحلي للفرد ومن خلال المورد النفطي الذي يعتمد عليه العراق بلغ (6.686) الف دينار عراقي مقابل اقل نصيب للفرد بلغ (4.528) الف دينار عراقي عام 2016 . وقد كان إنتاج في مورد النفط الذي يعتمد عليه العراق في موازنته العامة فإن اعلى إنتاج يومي يبلغ (4.5) مليون ب . ي عام 2018 مقابل اقل إنتاج من النفط بلغ ما بين عامي 2012 و 2013 ماقيمته (3,0) مليون ب . ي . وقد ان اعلى سعر للبرميل وحسب مؤشر اسعار النفط بلغ (106.7) دولار للبرميل الواحد عام 2012 مقابل ادنى سعر للبرميل ان في عام 2016 والذي بلغ (45.0) دولار للبرميل الواحد . ومن خلال ما تقدم من الجدول (2) نلاحظ إن العراق يعتمد على مورد النفط , فينتعش الاقتصاد العراقي بأرتفاع الاسعار وزيادة الصادرات من النفط , وينكمش الاقتصاد بإنخفاض اسعار النفط وكذلك إنخفاض الانتاج والتصدير النفطي . وعليه فلابد من نجاح التنمية الاقتصادية في العراق من خلال عمل المختصين بالشأن الاقتصادي العراقي عن طريق استغلال الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية المتعددة) وكذلك القضاء على الاقتصاد الريعي والسير نحو تنويع الاقتصاد العراقي عن طريق تنويع الموارد الاقتصادية .أما الجدول (3) يوضح النشاطات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول (3)

نسبة مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابته (1988 =100) في العراق للمدة (2004 – 2020)

السنة	نسبة النشاط السلعي من الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النشاط التوزيعي من الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النشاط الخدمي من الناتج المحلي الاجمالي %
2004	63,30	10,68	26,02
2005	62,47	10,82	26,71
2006	59,84	9,31	30,85
2007	58,78	9,25	31,96
2008	59,15	9,92	30,93
2009	58,68	10,24	31,08
2010	58,40	10,61	30,99
2011	59,64	10,63	29,72
2012	60,26	12,31	27,44
2013	60,53	12,55	26,92
2014	60,61	11,56	27,83
2015	62,42	11,60	24,46

2016	65 , 29	11 , 91	22 , 80
2017	64 , 27	11 , 78	23 , 95
2018	70, 3	16, 4	13 ,3
2019	70 ,5	16 , 5	13 , 0
2020	65,7	16,2	18 ,0

1- Ali & Shaker Obaid, analysis of economic growth indicators in the Iraqi economic environment for the period (2004-2017), Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences , , 2020 ,p 196 – 197.

2 - السنوات 2018 -2020 : - البنك المركزي العراقي ,التقرير الاقتصادي السنوي,العراق 2019, 2020.

يوضح الجدول أعلاه إن أعلى نسبة للنشاط السلعي كانت في عام 2010 والتي بلغت نسبتها (58,40%) , وقد كانت أعلى نسبة لقطاعي التوزيع بلغت (9,25%) عام 2007 والخدمات بلغت (13,0%) عام 2019 بسبب الإنخفاض إنكماش الاقتصاد العالمي نتيجة وباء كورونا الذي أدى إلى إنخفاض النشاط الاقتصادي في العراق . أما الجدول (4) التالي يوضح نسبة مساهمة القطاعات الثلاثة في الفترة 2021-2022 . فقد حافظ قطاع السلعي على نسبته الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ (61,9%) لعامي 2021-2022 . وأما قطاع التوزيع فقد إنخفض من (15,3%) عام 2021إلى (15,2%) عام 2022 . أما مايخص قطاع الخدمات فقد أرتفعت نسبته من (22,8%) عام 2021إلى (22,9%) عام 2022. ومن خلال ذلك نلاحظ إن أعلى نسبة مساهم في الناتج المحلي العراقي كانت في القطاع السلعي من خلال مساهمة مورد النفط الذي يعتمد عليه العراق في تمويل الموازنة العامة للدولة لتمويل النفقات التشغيلية والاستثمارية .

جدول (4)

السنة	2021	2022
قطاع السلعي	61,9	61,9
قطاع التوزيع	15,3	15,2
قطاع الخدمات	22,8	22,9
إجمالي نسبة المساهمة	%100	%100

نسبة مساهمة الانشطة الاقتصادية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الاجمالي من العام (2021 – 2022):

المصدر: - جمهورية العراق , الهيئة الوطنية للاستثمار, دليل المستثمر في العراق , 2022 ص 11 .

لذلك فإن الأولويات في الخطة الشاملة للتنمية في العراق والتي تبنى الاهداف الأستراتيجية المهمة ، ومع إن الموازنة الشاملة لاتبنى على سياسات اقتصادية وطنية , ولاتوجد برامج جدول مخططة وطنية على نطاق رسمي، وهذا مايؤثر على الانفاق العام الحكومي . في العراق : حيث أن موقف سياسات الحكومية تكون غير هادفة من خلال عدم تطبيق برامج التنمية الوطنية بالشكل الصحيح وعليه فإن معالجة الاستراتيجية الشاملة للتنمية تتم من خلال مايلي **(برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية في المحافظات التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية, 2015 , 13 - 14)**

1 - المساواة بين المحافظات في التوزيع الجغرافي متوازن للخدمات الاجتماعية والسكن الملائم والبنى التحتية .

2 - التنفيذ في التخطيط الريفي والحضري وعلى أسس نوعية الحياة وتنموية مستدامة .

3 – العمل على تحسين وزيادة الانتاجية .

4 - زيادة التشغيل للقضاء على البطالة والفقر بين الشباب .

5 – زيادة النمو والتنويع في الموارد الاقتصادية لزيادة حصة اجمالي الناتج المحلي .

6 - تحسين وزيادة في الخدمات الماء والمجاري والكهرباء والبنى التحتية.

7 – نمو وتشجيع القطاع الخاص من أجل تنويع الاقتصاد العراقي .

وعليه فإن الخبراء والمتخصصين في مجالات التنمية الاقتصادية في العراق , لابد من أن تضع أولوياتها التنموية مع الاهداف الاقتصادية المستهدفة والمخططة , ومن أجل أن تنسجم هذه الخطط الاقتصادية مع الاهداف التنموية من أجل تطوير التنمية الريفية وجعل التوازن التجاري في الميزان التجاري من خلال التصدير والاستيراد ينسجم مع التوازن التجاري العالمي ومن خلال ذلك هناك ثلاثة اهداف استراتيجية تعمل على النهوض بالواقع الاقتادي المتهالك من خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في العراق وهي كما يلي :-

1 – الهدف الأول :- يتمثل بالإلتزام الأخلاقي في هدف التنمية المستدامة الذي يواجه جميع الخطوات الاقتصادية و السياسية في العراق المستقبلية .

2 – الهدف الثاني :- الأهداف 4 - 6تعمل على تعزز وتشجيع القطاع الخاص غير النفطي من أجل تحسين الإنتاجية والنمو والأداء المتوقع في الايرادات المستحصلة من تدير النفط , وهذا ما يؤدي إلى زيادة النمو المتوازن في الاقتصاد العراقي .

3 – الهدف الثالث :- إن الأهداف 1 و 2 تعمل على زيادة المشاركة في المحافظات من أجل العدالة الإجتماعية وزيادة دخل الأسرة وتحسين الوظائف في جميع المحافظات العراقية . وسيؤدي النجاح في هذه الأمور إلى تنمية اقتصادية متكاملة .

إن أحد الاهداف الاساسية للحكومة العراقية التي تعمل على زيادة وتنويع الاقتصاد العراقي . إذ أن العراق من اولى الدول التي يتحكم النفط بالإقتصاد بعتباره من الاقتصادات الريعية . ونتيجةً لذلك، فان التنويع مصادر الدخل يعد حاجة ملحة من أجل تنويع الاقتصاد العراق من اجل تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن من خلال استغلال الموارد اطبيعية التي تساهم في نجاح خطط التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال انعاش القطاع المالي والمصرفي والاهتمام بالقطاعين الرئيسيين في العراق (الزراعة والصناعة) .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1 – استنتج الباحث إن الازمة الحالية للاقتصاد العراقي ليست هي من سوء السياسات الاقتصادية على امتداد عقود منصرمة وانها مرحلة من مراحل تداعيات الاقتصاد العراقي .

2 – نستنتج إن الاقتصاد العراقي يعاني من اشكاليات وتحديات واختلالات واسعة لأسباب داخلية وأخرى خارجية فهو لايزال اقتصاد ريعي (احادي الجانب) على الرغم من وفرة الموارد العديدة والمتنوعة .

3 – أستنتج الباحث من أن العراق يعاني من ازمات اقتصادية ومالية خانقة ومتعددة لم يمر بها منذ تسعينات القرن الماضي عندما فرض الحصار الاقتصادي على العراق .

4 - محدودية القطاع الخاص في العملية التنموية في العراق نتيجة انخفاض نسبة مساهمته في النشاطاتالاقتصادية المختلفة , ومن خلال ذلك فإن فرص العمل وتغطية الزيادة في الطلب المحلي وتمويل الاستثمارات تكون منخفضة .

5 - اثار الفساد الاقتصادي تمتد على التنمية الاقتصادية نتيجة وهذا مايؤدي إلى استنزاف الموارد واختلال البنى التحتية الاساسية للمجتمع من خلال اهدار الاموال وسوء تخصيصها في المشاريع الانتاجية .

6 – لقد أدى التغير البيئي على التقليل والتأثير على الموارد الاقتصادية في العراق , مما أثر سلباً على الموارد الاقتصادية , وعدم أستغلال هذه الموارد الاقتصادية بشكل صحيح وعشوائي, أنخضفت نسبة هذه الموارد وكذلك إنخفاض إنتاجيتها

7 – بما أن العراق يعاني أصلاً من انخفاض الصادرات غير النفطية وزيادة الاعتماد على مورد النفط لم يستطيع العراق أستغلال الايرادات النفطية في تنمية الموارد الاقتصادية الاخرى من أجل تنويع مصادر الدخل .

8 – نستنتج من اعادة انعاش القطاعات الانتاجية , كالصناعة , والزراعة , والخدمات , وبناء البنى التحتية فضلا عن تقادم كثير من المشاريع الصناعية الانتاجية منها والاستهلاكية .

9 - تعد مشكلة عدم الاستقرار السياسية , والتي قادت إلى انعدام الرؤى الاقتصادية الواضحة والخطط الاستراتيجية القادرة على حل كافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتولد عن ذلك عدم وجود جهاز اداري يستطيع إدارة الاقتصاد ومؤسساته , وكذلك عدم أستغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة في العراق .

التوصيات

1 – يوصي الباحث بمعالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي ووضع الخطط في نجاح التنمية الاقتصادية وهذا مايؤدي إلى التقليل من استنزاف الموارد وتطور البنى التحتية الاساسية للمجتمع من خلال زيادة الاموال وتخصيصها في المشاريع الانتاجية .

2 - أستغلال الايرادات النفطية في تنمية الموارد الاقتصادية، إذ أن العراق يعاني من الاعتماد على مورد النفط وانخفاض الايرادات غير النفطية. وعليه لابد من زياد الاعتماد على الموارد الاقتصادية الاخرى غير النفط , من أجل زيادة الايرادات والتقليل من الاستيرادات .

3 – دعم وتشجيع القطاع الخاص في زيادة الاستثمارات في القطاعات الانتاجية ومنها التصديرية في العراق نتيجة انخفاض نسبة مساهمته في النشاطات الاقتصادية الانتاجية , وعدم الاستثمار في قطاع الخدمات والنقل .

4 - نوصي بإيجاد مناخ استثماري حقيقية للقيام بتنفيذ مشاريع جديدة في أستغلال الموارد الاقتصادية غير مورد النفط ، لزيادة وتنويع الانتاج المحلي مع توفير كل السبل التي من شانها ان تساهم في جذب الاستثمار منها الاعفاءات والحوافز والقوانين التي تشجع المستثمرين للدخول الى السوق العراقية .

5 – وضع السياسات الاقتصادية الصحيحة في تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية , من أجل زيادة وتنويع الصادرات , والتقليل من الفقر والبطالة , من خلال زيادة المشاريع الانتاجية المختلفة , من خلال تنويع الموارد الاقتصادية وأستغلال أمثل لهذه الموارد .

6 – نوصي بأن تكون هناك شراكة أقتصادية بين القطاعين العام والخاص , من أجل اعادة انتعاش القطاعات الانتاجية , ذات الموارد المحلية , من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي والوصول إلى مرحلة الاستقرار الاقتصادي . من خلال الاستقرار السياسي والامني وكذلك الاستقرار الاجتماعي .

المصادر

1 - ناجي حسين علي , الاقتصاد العراقي بين مخاطر الانهيار وتنمية مستدامة , وزارة التخطيط / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية قسم تنمية القطاع الخاص , العراق , بدون سنة طبع .

2 - عبد المجيد يوسف آدم , استخدام وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي دراسة ولاية جنوب دارفور محلية نيالا 1980-2009, رسالة ماجستير ,جامعة الخرطوم , السودان 2009 .

3 - تغريد داود سلمان داود , أثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي , مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية , العدد (4) , المجلد (24) , العراق , 2016 .

4 - علي حاتم القريشي , جدوى التخطيط البيئي على نخصيص الموارد الاقتصادية في العراق , مجلة مركز دراسات الكوفة , العدد (32) , العراق , 2014 .

5 - برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية في المحافظات التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية , تقرير تقييم الأولويات الاقتصادية الحالية و المتوقعة في العراق , 2012 .

6 - جمهورية العراق , الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر في العراق , 2017 .

7 - وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , 2013 .

8 - وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014 .

9 - خليل حسين , مفهوم التنمية والتخلف . http// drkhalilhussein.bigspot.org

10 - جمال شاكر الربيعي , الاقتصاد العراقي إلى اين , http://www.alsabaah.iq

11 - سمير عباس النصيري , ازمة الاقتصاد العراقي – التحديات – وفرص الاصلاح , شبكة الاقتصاديين العراقيين . www. Iraqieconomists. net

12 - عبد الجاسم عباس على الله الخالدي , المشكلة الاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بابل , 2013 , http://www.uobabylon.edu.iq

13 – مناف قومان , كيف سيكون الاقتصاد الجديد في ظل التكنولوجيا الحديثة, https://www.noonpost.org

14 - محمود عبدالسميع , الموارد الاقتصادية , جامعة الزقازيق http://www. tegara.do-goo.net

15 - البنك المركزي العراقي ,التقرير الاقتصادي السنوي,العراق 2019, 2020.

16- Jason F. Shogren, Natural Resorce Economics , Economics Interactions With Other Disciplines – Vol. II - Natural Resource Economics, USA,2011.

17- Venkatram Tej Kumar, PERSONNEL AND HUMAN RESOURCE MANAGEMENT, Pro Vice-Chancellor (ASA), University of Papua New Guinea, Papua New Guinea (Australia). Formerly: Professor and Dean,2008.

18- Basim Abd Al & Hade Hassan, Economic POlicies inIRAQ: CHALLENGES AND OPPORTUNITIES, Amman: Friedrich Ebert Institute, 2020.

19- Ali & Shaker Obaid, analysis of economic growth indicators in the Iraqi economic environment for the period (2004-2017), Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences , , 2020.

20- shivan fazil , FIXING The ECONOMY AND PUBLIC SERVICE PROVISION IN IRAQ, This research was supported by funding from the Swedish Ministry for Foreign Affairs,2021.